الشروق الجزائرية عبارات ازدراء ومساس بالكرامة الإنسانية

. مقر العمل تازة
عبدالحق خرباش.. حقيقة نيوز.نت /2.13.2021
في شهر أبريل 2020 أصدرت سلطة الضبط للسمعي البصري في الجزائر، إنذارا لقناة الشروق الجزائرية عقب بث برنامج "تضمن عبارات ازدراء ومساس بالكرامة الإنسانية بسبب سلسلة "دار العجب" التي تناولت إحدى حلقاتها بـ"ازدراء" قضية الوديعة المالية التي كانت الجزائر وجهتها إلى تونس.
بدت الجزائر لنا حينها أن تمة سلطة تستطيع ضبط انزلاقات الإعلام الجزائري، وتنبهه إلى ضرورة "احترام المصالح الدبلوماسية للجزائر، واحترام قواعد المهنة وأخلاقياتها" كما جاء في ديباجة القرار الذي دفع إدارة القناة تقديم اعتذار للشعب التونسي ولمشاهديها عن بث تلك الحلقة، كما أعلنت عن حذف السلسلة من شبكة برامجها الرمضانية.
ليأتي بعد ذلك البرنامج الفاشل ستوري ويكاند الذي تبثه قناة لتؤكد +CANAL الشروق الجزائرية، و المقتبس من القناة الفرنسية بالواضح الملموس أن مسؤولي القناة يحاولون جاهدين إرضاء جنرالات العصابة الحاكمة هناك الذين لا يترددون فب التطاول على الدول الجارة. وقد بلغ بها التطاول إلى السخرة من رمز المملكة المغربية، عاهل البلاد الضاربة في عمق التاريخ، والتي من قدرها أن تصنع فرنسا على حدودها دولة ابتلاها الله بحكام لا يتقنون إلا لغة الحرب والدسيسة والمتاجرة بكل القيم، بشهادة الجزائريين أنفسهم.

العصابة الحاكمة في الجزائر و عبر قنواتها الميليشياتية، أظهرت للعالم فقرها في كل الاشياء؛ فقرا في السخرية وفي السياسة وفي الخيال. وكشفت إعلاميوها أنهم بعيدون عن مصالح مواطنيهم، وعن مشاكله الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد زادهم أسلوب الانحطاط والنذالة الذي نهجته هذه القناة انحدارا، خصوصا في تدخل في موضوع يتعلق بالسياسة الداخلية للمغرب.

إن الملكية هو موضوع مغربي مغربي، لا يحق لأي أجنبي التكلم عنه سواء بالانتقاد او حتى الثناء. والغريب أن هذه القناة في موضوع سخريتها البئيس لم تلتزم بقانون الإعلام الصادر عن الأمانة الحكومة – الحكومة الجزائرية و الموقع من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة Abdelaziz Bouteflika

و الذي تنص المادة 123: يعاقب بغرامة من خمسة وعشرين ألف دينار (25.000دج) إلى مائة ألف دينار (100.000 ج) كل من أهان بإحدى وسائل الإعلام المنصوص عليها في هذا القانون العضوي، رؤساء الدول الأجنبية وأعضاء

البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. فهل ستتحرك السلطة القضائية بالجزائر لتطبيق القانون مثلما تحركت سلطة الضبط السمعي بالجزائر لما تجرأت قناة الشروق على جارتها تونس؟

حتى وإن عوقبت القناة، هل سيتوقف سير أكاذيبها وافتراءاتها التي عبث الكراهية بين شعبين شقيقين؟

فبعد فضيحتها امام العالم بإذاعتها التقارير الوهمية عن حرب لا تدور الا في أذهان العصابة الحاكمة والجبهة الوهمية، اتجهت إلى نهج سياسة جديدة وهي التطاول على شخص الملك لكن رب ضارة نافعة، فهذا الفعل الحقير جعلهم يرون بأم أعينهم مكانة الملك عند الشعب المغربي، و هذه هزيمة ثانية بعد الهزيمة التي بكى فيها المقبور و قال جملته الشهيرة حكرونا حكرونا.

احنا ما حكرناكمش انتم من ستعيشون في الحكرة و الذل و المهانة إلى الأبد.

1Abdelhak Abdelhak Kharbache

دردشة عبر الوسائط الإجتماعية

ليس إلا .. هل سقط الرئيس في المحظور

دردشة عبر الوسائط الإجتماعية ليس إلا .. هل سقط الرئيس في المحظور
حقيقة نيوز.نت ..عبدالحق خرباش /12.02.2021
عبدالحق خرباش .

دخل الرئيس ومن معه في دردشات عبر الوسائط الإجتماعية في تناف تام لما هو معلوم قانونا وكأن لسان حالهما يقول نريد الفوضى وتشجيع الإشاعة لتبق الملفات الحقيقية في سر الكتمان ولا تصل الى الصحافة فمن أبرز التفاهات لخلق نقاش عقيم ليلهي الرأي العام عمدا الكلام عن نيفو ما يسمى ب مراسل في خرق واضح للخصوصية وأمام الشبكات العنكبوتية والرئيس يعلم أن الحائطين القصيرين من فعله وأنه يصرف لهما معاش …؟؟؟ وكان الأجذر مناقشة تحايل المجلس الإقليمي على إختصاص الجماعة الحضرية لتازة فيما يخص المحطة الطرقية بإقليم تازة والمال العام والمصلحة متوقفتان وهي مغلقة وهنا على الجهات المختصة إخراج إقليم تازة من السرية وكشف المستور وفتح متابعة قضائية أيضا ودائما في إطار التفاهة الفايسبوكية هل يستطيع الرئيسان الكشف عن مداخيل الدولة من ضرائب العقارات وغيرهما وتنوير الرأي العام عن الشركات محط كل الصفقات الخاصة بالمجالس وكشف الأرقام .
أما عن الإعلام بالنسبة للمجلسين فيما يخص المنح أو الصدقات هنا سقط الرئيس في المحضور ويتطلب المساءلة القضائية للتشهير بهم لأن من الدناءة محاسبة الإعلام على أمر لم يحدث ولا يتوفر أي أحد على الصفة للقيام بإدراج إسميهما عبر الوسائط ويعد قانونا تشهيرا

وقذف صريحين راجع قانون الصحافة والنشر .
سلطة الوصاية لها دور فعال في التأشير على كل حسابات المجلس وبفضلها يتم إنجاز المشاريع والآمر بالصرف هنا هو الرئيس وتتحمل كل التبعات في شأن المال العام .

ساكنة إقليم تازة لا تنتظر الصدقة من المجالس بل هناك دولة وسلطة الوصاية وما سميته بالإعلام العرضي الرأي العام ينتظر منك الكشف عن الأسماء التي ذكرت بأنها /حاصلة على النيفو تاسعة / ..؟؟؟ لن نترك الأمر يمر مرور الكرام القانون واضح المراسل أو غيره عليه الإدلاء بالبطاقة الصحفية والجهة المعتمدة لشخصه وليس المكرفون وإلا سنعتبر كل من له صفحة فايسبوكية صحافي أو إعلامي وإذا كان الغرض إشاعة الميوعة والفوضى من قبل الجهات المنتخبة ف الرأي العام ومركز القرار يعي لعبة الثعابين ..

عقدة الرابعة إعدادي ليست هي المشكلة الإزعاج والمهنية والإحتراف هو العقدة الحقيقية لمن يخشى من الصحافة ويلتجأ للدردشة عبر الوسائط لكي لا ينكشف المستور والسري .
ختام هناك سلطة القضاء المخول لها قانونا إستدعاء الأشخاص وأيضا

النيابة العامة وتحت سلطتها يجرى البحث عند الضابطة القضائية وفي سرية تامة حفاظا على قرينة البراءة عوض تحكم المنتخب ومن معه في الخصوصية المقدسة للأشخاص ومحاكمتهم عبر الفايسبوك والتشهير بهم وأقول هنا أن المهني المعتمد أو المراسل وغيره الذي له الصفة القانونية يعتبر المهنة مقدسة ولا يجوزلأي شخص إعطاء رأيه في الخصوصية وعرضه للرأي العام ..
كنت أتمنى أن يعقدا المجلسين ندوة صحفية مع رجال المهنة لكن نعرف أن إشاعة الفوضى والإشاعة من إختصاصهما وعلى الرأي العام أن يعي اللعبة كبار المنتخبين يخلقون الفرجة بإقليم تازة عبر الوسائط ليتسنى لهم إبرام كل شيء سري .

حقية نيوز.نت .. عبدالحق خرباش /2.11.2021 مقر العمل .تازة الثورة الإجتماعية

حقية نيوز.نت .. عبدالحق خرباش /2.11.2021
مقر العمل .تازة
الثورة الإجتماعية
في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية الواردة في خطابي العرش وافتتاح البرلمان، والقاضية بالعمل على تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، صادق المجلس الوزاري على مشروع قانون -إطار يتعلق بالحماية الاجتماعية.
ويشكل هذا المشروع المجتمعي، الذي يحظى بمتابعة واهتمام خاصين من طرف جلالة الملك، ثورة اجتماعية حقيقية، لما سيكون له من آثار مباشرة وملموسة في تحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامة جميع المغاربة، وتحصين الفئات الهشة، لاسيما في وقت التقلبات الاقتصادية والمخاطر الصحية والطوارئ المختلفة.

كما أن مشروع القانون -الإطار يعد اللبنة الأساسية والإطار المرجعي لتنفيذ الرؤية الملكية السديدة في مجال الحماية الاجتماعية، وتحقيق الأهداف النبيلة التي حددها جلالته، وفي مقدمتها دعم القدرة الشرائية للأسر المغربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويهدف هذا المشروع إلى تحديد المبادئ والأهداف المرتبطة بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، خلال الخمس سنوات القادمة، والتزامات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف الهيئات العامة والخاصة الأخرى والمواطنين، لتحقيق هذه الأهداف المتمثلة أساسا في ما يلي :

• تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022، وذلك بتوسيع الاستفادة من هذا التأمين لتشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية، وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا، حيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من هذا التأمين الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء ،

• تعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و2024، وذلك من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة أو من تعويضات جزافية ؛

• توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، من خلال تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية.

• وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

وينص مشروع القانون -الإطار على قيام السلطات العمومية بتنسيق عمل كافة المتدخلين المعنيين بتعميم الحماية الاجتماعية، وتطوير الجوانب التدبيرية وتلك المتعلقة بحكامة هيئات الضمان الاجتماعي، في أفق إحداث هيأة موحدة للتنسيق والإشراف على أنظمة الحماية الاجتماعية، فضلا عن اتخاذ جميع التدابير ذات الطابع التشريعي والمؤسساتي والمالي التي تمكن من تفعيل هذا المشروع الاجتماعي الطموح.

وسيشكل تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير منطلقا لتحقيق تطلعات جلالة الملك لفائدة كل مكونات الشعب المغربي، في رفع تحدي تعميم الحماية الاجتماعية، ورافعة لإدماج القطاع غير المهيكل، في النسيج الاقتصادي الوطني، بما يوفر حماية الشغيلة وضمان حقوقها، وكذا منعطفا حاسما في مسار تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية والمجالية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.